

فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	مقدمة الكتاب
١	تعريف علم أصول الفقه وبيان اركانه
٤	الباب الاول : في احكام اللغات
٤	تعريف الحكم الشرعي
٥	المسألة الاولى ج: في تقسيمات الالفاظ
٧	تقسيم اللفظ باعتبار دلالة
٧	دلالة المطابقة
٨	دلالة التضمن
٩	دلالة الالتزام
١٣	مفهوم الموافقة
١٤	مفهوم المخالفة
١٤	دلالة الاقتضاء
١٧	الكلام عن المفرد والمركب
١٩	الموء لف
٢٠	تقسيم اللفظ باعتبار التركيب والافراد
٢٠	المركب الاضافي والتقييدى
٢١	المفرد والمركب عند المنطقيين والنحاة
٢٢	تقسيم اللفظ باعتبار معناه
٢٣	تقسيم اللفظ الى كلي وجزئي
٢٥	الكلي الطبيعي
٢٦	الكلي المنطقي
٢٦	الكلي العقلي
٢٨	الكلام عن الجنس والفصل
٢٩	الكلام عن الخاصة
٣٠	الكلام عن الاسم والفعل والحرف
٣٢	تقسيم المعنى باعتبار لفظه
٣٤	الكلام عن المتواطىء
٣٤	الكلام عن المشكك
٣٥	انكار ابن التلمسانس للمشكك
٣٦	الالفاظ المتباينة
٣٧	الالفاظ المترادفة

الصفحة

الموضوع

- ٣٩ الحقيقة والمجاز
- ٤٠ الكلام عن المنقول والمرتل
- ٤١ تقسيم اللفظ باعتبار التأمل الى حقيقة شرعية وعرفية واصطلاحية
- ٤٢ تقسيم اللفظ الى النص والظاهر والمجمل والمؤول
- ٤٤ المحكم والمتشابه
- ٤٨ المسألة الثانية : الاصل عدم الاشتراك
- ٤٨ معاني الاصل
- ٥٢ الاشتراك جائز وواقع لغة وشرعا
- ٥٨ المسألة الثالثة : الاصل في الكلام الحقيقية
- ٦٠ تعريف الحقيقة
- ٦١ الكلام عن جواز المجاز ووقوعه لغة وشرعا
- ٦٥ الاصل في الكلام الحقيقية
- ٦٦ اطلاق السبب على المسبب
- ٦٧ اطلاق المسبب على السبب
- ٦٨ اطلاق الكل على البعض والعكس
- ٦٨ تسمية الشيء \* باعتبار ما كان عليه
- ٦٨ تسمية الشيء \* باعتبار ما يصير اليه
- ٦٩ المجاز بالزيادة
- ٧٠ المجاز بالنقصان
- ٧٤ المجاز بالمقابلة
- ٧١ اطلاق المتعلق على المتعلق
- ٧١ اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة
- ٧٢ المجاز بالاستعارة
- ٧٢ تسمية الشيء \* لظده
- المسألة الرابعة : اذا دار اللفظ بين الحقيقة المرجوحة والمجاز  
الراجح لم يتعين لاحدهما الا بالنية
- ٧٣
- ٨٠ المسألة الخامسة : لا يجوز استعمال اللفظ المشترك في مفهومية معا  
حجة المحققين
- ٨٣
- ٨٨ المسألة السادسة : التعارض الحاصل بين الالفاظ
- ٩٢ اذا وقع التعارض بين الاشتراك والنقل فالنقل أولى
- ٩٣ اذا وقع التعارض بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى
- ٩٤ اذا وقع التعارض بين الاشتراك والاضمار فالاضمار أولى
- ٩٦ اذا وقع التعارض بين الاشتراك والتخصيص فالتخصيص أولى

الصفحة

الموضوع

- ٩٧ اذا وقع التعارض بين النقل والمجاز فالمجاز أولى
- ٩٧ اذا وقع التعارض بين النقل والاضمار فالاضمار أولى
- ٩٨ اذا وقع التعارض بين النقل والتخصيص فالتخصيص أولى
- ٩٩ اذا وقع التعارض بين المجاز والاضمار فالمجاز أولى
- ١٠٠ اذا وقع التعارض بين المجاز والتخصيص فالتخصيص أولى
- ١٠١ اذا وقع التعارض بين الاضمار والتخصيص فالتخصيص أولى
- فروع :
- ١٠٢ الأول : اذا تعارض الاشتراك والنسخ فالاشتراك أولى
- ١٠٢ الثاني : اذا تعارض الاشتراك والتواطؤ فالتواطؤ أولى
- ١٠٣ الثالث : المعنيان أولى من الجنسيين
- ١٠٣ المسألة الرابعة : شرط المجاز حصول الملازمة الذهنية
- ١٠٥ أوجه الملازمة الذهنية
- ١٠٥ استلزام العلة والمعلول والعكس
- ١٠٦ ملازمة الشئيين المتساويين
- ١٠٨ المسألة الثامنة : الواو العاطفة لا تفيد الترتيب ولا تمنعه
- ١١٨ المسألة التاسعة : لفظة انما تفيد الحصر
- المسألة العاشرة : الياء في مثل قولتعالى ( وامسحوا بروجوسكم )
- ١٢٤ تفيد التبعض
- ١٢٧ الباب الثاني : في الأوامر والنواهي وفيه مسائل
- ١٢٩ المسألة الأولى : الامر هو اللفظ الدال على طلب الفعل
- ١٣٥ الاستعلاء في الامر
- ١٣٧ المسألة الثانية : مقتضى صيغة افعال المجردة
- ١٣٧ صيغة افعال ترد لستة عشر معنى
- ١٤٢ صيغة " افعال " تفيد أصل الترجيح
- ١٤٣ حجج القائلين بالوجوب
- ١٤٣ الاستدلال بقوله تعالى ( ما منعك ان لا تسجد ان امرتك )
- ١٤٦ الاستدلال بقوله تعالى ( واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون )
- ١٤٧ الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم " ما منعك ان تجيب "
- ١٥٠ الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم " لولا ان أشق على أمتي "
- ١٥١ الاستدلال بحديث بريرة
- الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم ( اذا امرتكم بامر فأتوا منه
- ١٥٤ ما استطعتم )

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٥٦	تارك الأمور عاص
	القول بموجب ان الامر يدل على الوجوب ولا يلزم من ذلك دلالة
١٥٧	مجرد الصيغة عليه
١٥٨	فهم العقلاء من اهل اللغة لذلك
١٥٨	قياس الطلب على الخبر الصدق في المنع من النقيض
١٥٩	حمل اللفظ على الوجوب أحوط
١٦١	حجج القائلين بالندب
١٦١	صيغة افعل حقيقة في القدر المشترك وهوترجيح جانب الفعل
	لو كانت للوجوب فاستعمالها في الندب على خلاف الاصل وليس
١٦٣	كذلك اذا استعملت في ضده
١٦٤	استعمالها في الوجوب فيه حرج
١٦٤	مقتضى البراءة الاصلية عدم التكليف وفي الوجوب زيادة مخالفة
١٦٥	الاجابة عن حجج الندب
١٦٥	حجة الواقفية
١٦٦	حجة القول بان الصيغة للاباحة
١٦٨	المسألة الثانية : الامر الوارد عقيب الحظر يفيد الوجوب
١٦٩	حجج الاباحة
١٧١	حجج القائلين بالوجوب
١٧٥	المسألة الرابعة : الامر لا يفيد التكرار
١٧٧	حجج الواقفية
١٧٨	ادلة تسوية الامر لا يفيد التكرار
١٨٣	حجج القائلين بالتكرار
١٨٤	الكلام عن كون الامر بالشيء نهيا عن ضده
	الكلام عما تخرجه الاستثناء من واجب الدخول في الكلام أو الصالح
١٨٨	للدخول
١٩٢	حجة ابن التلمساني ان ( افعل ) لا تقتضي التكرار بحسب الوضع
١٩٣	المسألة الخامسة : الامر لا يفيد الفور
	المسألة السادسة : الامر المعلق على الشيء بكلمة " ان " عدم عند
٢٠٤	عدم ذلك الشيء
	المسألة السابعة : الامر المقيد بالصفة او الخبر المقيد بالصفة هل يدل
٢١٣	على نفي الحكم عما عداه أو لا
٢١٥	اختلاف النقل عن مالك في المسألة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٢٣	ما يلحق بمفهوم الصفة مفهوم الزمان و مفهوم المكان
٢٢٤	حكم مفهوم الغاية
٢٢٥	حكم مفهوم العدد
٢٢٧	مفهوم اللقب
٢٢٩	مفهوم الحصر
٢٣١	مفهوم الموافقة
٢٣٣	المسألة الثامنة : الواجب المخير
٢٣٩	قول الرازي ان لفظي
٢٣٩	الكلام عن كون الواجب واحدا لا بعينه
	المسألة التاسعة : الفعل المكلف به اما ان يكون زائدا على الوقت
٢٥٠	أو مساويا أو يكون وقته موسعا فيه
١٦٢	ما أورد على القول بالواجب الموسع
٢٦٤	الواجب الكفائي
٢٧٠	المسألة العاشرة : هل الكفار مخاطبون بفروع الشارع
٢٧٨	المسألة الحادية عشر : الامر بالشئ امر بما لا يتم ذلك الشئ الا به
٢٨٩	المسألة الثانية عشر : الامر بالشئ نهى عن ضده
٢٩٤	حجة المخالف
٢٩٧	المسألة الثالثة عشر : الوجوب اذا نسخ بقي الجواب
٣٠٤	المسألة الرابعة عشرة : تكليف ما لا يطاق واقع
٣٠٦	كون هذه المسألة متعلقة باصل الدين والفقه
٣٠٨	وجه تعلقها باصول الفقه
٣١١	ما لا يطاق ينقسم الى خمسة اقسام
٣١٤	حجج الرازي على وقوع التكليف بما لا يطاق
٣٢٣	الاقرب عدم وقوع التكليف بما لا يطاق
٣٢٥	تكليف الغافل والساهي والتائم والمجنون والسكران
٣٢٦	فرق ابن العربي بين التكليف بالمحال وبين تكليف المحال
٣٢٩	تكليف المكره
٣٣٠	رأى امام الحرمين
٣٣١	رأى الغزالي
٣٣٤	المسألة الخامسة عشر : هل الامر يقتضي الاجزاء
٣٣٨	حجة المخالف
٣٤٢	المسألة السادسة عشر : اذا قال السيد لعبده صل في هذا الوقت
٣٤٣	هل القضاء واجب بالامر الاول او بأمر جفديد

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٤٦	قاعدة الشرع الميسور لا يسقط بالمعسور
٣٥٠	مسألة الصلاة في الدار المفصولة
	المسئلة السابعة عشرة : الامر بالمأهية الكلية لا يتناول الامر
٣٥٢	بشيء من جزئياتها
٣٥٥	المنع والترك جزء الواجب
٣٥٧	قول الكعبي كل مباح واجب
٣٥٨	الوجوب لا يتوقف على العقاب على الترك
٣٦١	اختلافهم في معنى التكليف
٣٦٢	هل الاباحة من التكليف
٣٦٣	هل الاباحة حكم شرعي اولا
٣٦٣	الامر بالامر بالشيء هل هو امر بذلك الشيء
٣٦٤	ما اسقطه الرازي من المسائل المعنوية
٣٦٤	هل المعدوم مأمور
٣٦٩	هل الفعل حال حدوثه مأمور به
٣٧٢	هل من شرط المأمور ان يعلم كونه مأمورا قبل التمكن
٣٧٤	سر المسئلة ان التمكن الناجز شرط الامثال الحطاب
	المسئلة الثامنة عشر : الصلاة في الدار المفصولة غير صحيحة عند
٣٧٦	الشافعية
٣٧٨	ذكر الغزالي لصيغة لا تفعل سبعة معان
٣٨٢	مذاهب العلماء في مسئلة الصلاة في الدار المفصولة
٣٨٦	حجة القائلين بصحتها
	المسئلة التاسعة عشرة : النهي في العبادات يدل على الفساد
٣٨٩	وفي المعاملات لا يدل عليه
٣٨٩	الصحة عند المتكلمين موافقة الامر وعند الفقهاء اسقاط القضاء
٣٩٠	التفريق بين الفاسد والباطل عند الحنفية
٣٩١	حجج الجمهور
٣٩٢	حجج الحنفية على ان النهي لا يدل على الفساد
٣٩٣	مذهب ابي الحسين البصرى
٣٩٥	حجج من ادعى الفساد
٣٩٦	رأى ابن التلمساني في المسئلة
	اذا كان منشأ الفسدة امرا خارجا عن الماهية هو الذى قال فيه
٤٠٠	ابو حنيفة بصحة انعقاد العقد مع الفساد

الصفحة	الموضوع
٤٠٦	حكم القسم الرابع وهو الأمر الخارج عن الماهية او اللازم المفارق
٤٠٩	المسألة العشرون : لا تدل اضافة النهي البتة على صحة المنهي عنه
٤١٥	مسألة متعلق النهي ما هو
	الباب الثالث ج: في الخاص والعام وفيه مسائل
٤١٨	المسألة الاولى : الفرق بين المطلق والعام
	المسألة الثانية : بيان ان لفظ "من ووما" في معرض الشرط
٤٢٦	والاستفهام للعموم
٤٢٦	حالات العموم ثلاث : لفظية وعرفية وعقلية
٤٢٧	صيغ العموم
	هل الاستثناء هو اخراج الداخل في صدر الكلام أو هو اخراج
٤٣٣	الصالح للدخول
٤٣٩	المسألة الثالثة : الجمع المعرف يفيد العموم
٤٤٣	حجج المنكرين لعموم الجمع المعرف
	المسألة الرابعة : المفرد المعرف لحرف التعريف لا يفيد
٤٤٨	الاستفراق بحسب اللغة
٤٤٩	حجج القائلين بافادته العموم
٤٤٩	توقف امام الحرمين وساعده الغزالي على تفصيله في المنحول
٤٥٠	حجج القائلين بأنه لا يفيد العموم
٤٥٩	تتمة
٤٦١	امور ظن البعض افادتها العموم وليس الامر كذلك
٤٦١	مسألة عموم المقتضى
٤٦٢	العطف على العام لا يقتضي العموم
٤٦٣	لفظ مسلمين ومومنين هل يتناول المومنين
٤٦٤	المخاطب يندرج في العموم على الاصح
	قول الراوى في مثل ( نهى عليه الصلاة والسلام عن بيع الغرر يفيد
٤٦٥	العموم )
٤٦٦	خاتمة العموم يجرى في الاسماء ولا يجرى في الحروف ولا في الافعال
٤٦٧	المسألة الخامسة : أقل الجمع ثلاثة
٤٧٥	الخلاف في هذه المسألة
٤٧٦	المسألة السادسة : يجوز التمسك بالعام المخصوص
٤٧٨	هل هو مجاز في الباقي او حقيقة
٤٧٩	هل هو حجة أو لا ؟
٤٨٠	دليل الاحتجاج به

الصفحة

الموضوع

- ٤٨١ المقتضى بثبوت الحكم في محل التخصيص هو الصيغة  
٤٨٣ تنمة اختلفوا في جواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص  
٤٨٥ المسألة السابعة : المختار ان الاستثناء من النفي ليس باثبات  
٤٩٢ مسألة : له عندى عشرة الا تسعة الا ثمانية الا . . الخ  
٤٩٢ الاقرار بثبوت الاله موجود في بديهة العقل  
٤٩٤ المسألة الثامنة الاستثناء المذكور عقيب الجمل مختص بالجملة الاخيرة  
٥٠٥ المسألة التاسعة : الاستثناءات اذا تعددت  
٥٠٦ استثناء الاكثر باطل عند النحاة وصحيح عند جمهور الفقهاء  
٥١٤ التخصيص بالشرط  
٥١٧ المسألة العاشرة : حكاية الحال لا تفيد العموم  
٥٢٠ خاتمة هذا الباب  
٥٢٠ مسألة حمل المطلق على المقيد  
٥٢٠ حالة اتحاد الواقعة  
٥٢١ الحالة الثانية اختلاف الموجب  
٥٢٣ الحالة الثالثة اتحاد الموجب واختلاف الموجب  
٥٢٤ الحالة الرابعة اختلاف الموجب والموجب  
٥٢٥ الباب الرابع : في المجمل والمبين  
٥٢٩ التأخير الى وقت الحاجة هو محل النزاع  
٥٢٦ حجة من منع تأخير البيان الى وقت الحاجة  
٥٢٧ بيان الواجب واجب وبيان المندوب مندوب  
٥٢٨ ومن تمام الباب : امور ليست مجملة حرم  
٥٢٨ حرمت عليكم امهاتكم  
٥٢٨ ولا عمل الا بنية  
٥٤١ الباب الخامس في افعال الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه فصلان  
٥٤١ الفصل الاول : في حجية افعاله صلى الله عليه وسلم  
٥٤١ عصمة الانبياء  
٥٤٧ الافعال الجبلية  
٥٤٨ ما وقع بياننا  
٥٤٩ ما علمت صفته  
٥٥٢ مذهب الشافعي  
٥٥٣ مذهب ابي حنيفة  
٥٧٢ حجج المخالف



<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٥٧٤	الفصل الثاني : في التنبيه على فوائد هذا الاصل
٥٩٠	الباب السادس : في النسخ
٥٩٠	تعريف النسخ لغة
٥٩٣	المسألة الاولى : جواز النسخ
٦٠٤	المسألة الثانية : هل النسخ رافع او انتهاه امد الحكم
٦١١	المسألة الثالثة : الزيادة على النص ليست بنسخ
٦١١	زيادة عبارة مستقلة
٦١٢	زيادة جزء في العبادة الواجبة
٦١٣	زيادة شرط
٦١٣	زيادة جلدات على الحد
٦١٥	حجة المخالف
٦١٧	الضابط الكلي في هذه الصور
٦١٨	نسخ جزء العبادة
٦٢١	المسألة الرابعة : النسخ قبل التمكن
٦٢٨	نسخ الكتاب والسنة بالكتاب والسنة
٦٣١	نسخ السنة بالكتاب
٦٣٣	النسخ الى غير بدل
٦٣٣	نسخ الاثقل بالاخف
٦٣٤	نسخ التلاوة وتالحكم
٦٣٥	نسخ القول بالفعل
٦٣٦	نسخ المفهوم
٦٣٦	لا يجوز نسخ الاجماع
٦٣٧	نسخ الخبر
٦٣٨	ما يعرف به النسخ
٦٣٩	الباب السابع في الاجماع
٦٤٠	تعريف الاجماع
٦٤٨	المسألة الاولى
٦٤٨	حجية الاجماع
٦٤٩	الاستدلال بقوله تعالى ( ومن يشاقق الرسول ) الاية
٦٥٦	الاسئلة الواردة على هذه الحجة
٦٦٠	السؤال الثاني انه عام دخله التخصيص فصار مجملا
٦٦٠	السؤال الثالث : سبيل العوء منين طريقهم فحمله على غير مجاز

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٦٦٠	السوء ال الرابع
٦٦١	السوء ال الخامس والسادس
٦٦٢	السوء ال السابع والثامن
٦٧٣	الحجة الثانية قوله تعالى ( وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ) الاية
٦٨٣	الاجماع التركيبي
٦٩٨	الحجة الثالثة قوله تعالى ( كنتم خیر امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنکر )
٧٠٣	الحجة الرابعة : قوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امتى على الخطأ
٧١٦	طريقة النظر
٧١٨	اعتراضات على الاستدلال بتسمك الصحابة بالاحاديث الدالة على حجية الاجماع
٧٣٤	الحجة الخامسة : اجماع الجمع العظيم يدل على دليل قاهر جمعهم على القول الواحد
٧٣٨	والمعتمد في المسألة ان تتمسك بقوله تعالى ( ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين )
٧٤٢	حجج المخالف
٧٤٣	النزاع في تصور الاجماع
٧٥٧	الجواب عن الاسئلة
٧٦٣	فروع
٧٦٣	الاول : لا تعتبر موافقة العوام
٧٦٤	الثاني : المجتهد الفاسق لا يعتبر اجتهاد
٧٦٥	الثالث : المجتهد المعتدع لمكفر ببدعته لا يعتبر
٧٦٦	الرابع : الفقيه المبرز في الفقه ولا يعلم الاصل والاصولي الذي لا يعرف الفروع
٧٦٧	الخامس : اذا بلغ عدد المجتهدين عدد التواتر فهو النهاية ولا يشترط عند الاكثرين لان الاجماع شاملة لهم
٧٦٩	السادس : لا ينعقد الاجماع مع مخالفة الاثنین الواحد
٧٧٠	السابع : اجماع اهل المدينة
٧٧٤	الجواب عن الاسئلة
٧٧٧	الجواب عن الاول
٧٧٨	اجماع الخلفاء الاربعة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٧٨١	الاجماع المنقول آحادا حجة اذا بلغ التابعى رتبة الاجتهاد
٧٨٢	في عصر الصحابة قبل اتفاقهم
٧٨٨	اجماع الامم السابقة هل يكون حجة
٧٨٩	اجماع لا يجرى في الاراء والحروب
٧٩٠	لا يتمسك بالاجماع فيما تتوقف صحته عليه
٧٩١	الاخذ باقل ما قيل ليس باجماع
٧٩٤	المسألة الثانية : اجماع الامة حجة لاشتماله على قول الامام المعصوم
٨٠٥	تحرير محل النزاع في الحسن والقبح
٨١٢	اعتماد الشافعية في الرد على المعتزلة في مسألة الحسن والقبح
٨١٨	المسألة الثالثة اذا قال بعض اهل قولا وسكت الباقون عن الانكار اذا افتى بعض العلماء او عمل وسكتوا ولم ينكروا فمذهب الشافعي
٨٢٠	انه ليس باجماع ولا حجة
٨٢٣	وعند احمد واكثر الحنفية وبعض الشافعية انه اجماع وحجة المسألة الرابعة اذا اتفقت الامة في مسألة على قولين فقد كانوا
٨٣٠	مطابقين على بطلان ما يضايرهما
٨٣٥	اختلاف زيد بن ثابت وابن عباس في المسألتين الغراويتين
٨٤٠	الفصل بين مسألتين لم تفصل الامة بينهما اذا اجمع العصر الاول على قولين ثم اجمع العصر الثاني على احدهما
٨٤٣	فهل يحرم الخلاف بعده
٨٤٨	خاتمة : انكار الاجماع الظني لا يوجب التكفير
٨٥٠	واما القطعي فكفر به بعضهم
٨٥٥	الباب الثامن : في الاختيار
٨٥٥	المسألة الاولى : قال الاكثرون الخبر ما يحتمل التصديق والتكذيب
٨٦٥	تصور ماهية الخبر بدهي المسألة الثانية تقسيم الخبر الى ما يعلم صدقه وما يعلم كذبه
٨٦٧	وما يتوقف فيه
٨٧٢	زعم الجاحظ ان للصدق والكذب واسطة الاختلاف في دلالة المعجزة هل هي عقلية او عادية وما يترتب
٨٨٠	على ذلك
٨٨٤	خبر الواو اذا احتفت به القرائن قد يفيد العلم
٨٨٨	الخبر المتواتر
٨٨٨	تعريف التواتر لغة واصطلاحا

الموضوع	الصفحة
شرائط التواتر	٨٨٩
ما يصح من الشروط	٨٩٢
الشروط الفاسدة	٨٩٣
الخبر المتواتر يفيد العلم	٨٩٦
قول الكعبي ان العلم الحاصل عن سماع الخبر المتواتر نظري	٩٠٠
قول الجمهور انه ضروري	٩٠٢
ليس للتواتر عدد يستدل بحصوله على حصول العلم	٩٠٥
للقرائن مدخل عظيم في افادة خبر الواحد العلم	٩٠٩
متى سمعنا الخبر على الحد الذي سمعنا غيرنا ولم يحصل لنا	
العلم علمنا انه غير متواتر	٩١١
الرد على دعوى النص على امامة علي	٩١٣
انقسام التواتر الى لفظي ومعنوي	٩١٦
خبر التواتر يستلزم العلم ولا يولده	٩١٧
المسألة الثالثة : اقسام الخبر الذي يعلم كونه كذبا	٩١٩
اذا اخبر شخص بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه	
النبي صلى الله عليه وسلم	٩٢٩
اذا اخبر بحضرة جمع يفيد خبرهم العلم ولم ينكروا عليه	٩٣٠
عمل الأمة على وفق الخبر دليل على صدقه وقال الفخر هو باطل	٩٣٢
قول الزيدية ان بقاء النقل مع توفر الدواعي على اخفائه دليل على صدقه	٩٣٣
المسألة الرابعة : خبر الواحد هو الذي لا يفيد العلم واليقين	٩٣٤
زاد الأستاذ ابو اسحاق وابن فورك قسم المستفيض	٩٣٦
وجوب العمل بخبر الواحد في الجملة	٩٣٩
حجج المثبتين لوجوب العمل بخبر الواحد	٩٤٤
الحجة الاولى : قوله تعالى ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ) الآية ٩٤٥	٩٤٥
الحجة الثانية : بعث النبي رسلا الى القبائل وهم آحاد	٩٥٠
الحجة الثالثة : ان يعمل بعض الصحابة بمقتضى خبر الواحد ويسكت	
الباقون عن الانكار	٩٥٦
قول الرازي ان النصف من مسائل الاصول مبني على الاجماع السكوتي	
وعلى العمل بخبر الواحد	٩٦٧
الاجابة عن قول الرازي ان النصف من مسائل الشريعة مبنية على الاجماع	
السكوتي وعلى عمل الصحابة باخبار الاحاد في الفروع المختلفة	٩٧٢
انكار عائشة على زيد بن ارقم في العينه	٩٧٤
وانكارها على ابن عمر في ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه	٩٧٥

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٧٦	وانكار ابن عباس للعول وكون الاخوين أخوه
٩٨٠	الحجة الرابعة : قياس الرواية على الشهادة والفتوى فان خبر الواحد معمول به في الفتوى والشهادة اجماعاً .
٩٩٠	الحجة الخامسة : خبر الواحد والقياس يفيد العمل بهما دفع ضرر مظنون فكان العمل به واجباً .
٩٩٣	اسئلة على هذا الاستدلال
٩٩٦	لم يجب الرازي عن الأسئلة
١٠٠٠	اكثر أسئلة الفخر معارضة في أصل المسألة
١٠٠٢	المعتمد في المسألة عند الفخر الاستدلال بقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فائق بنياً " الآية
١٠١٢	حجج المانعين لجولز التعبد به عقلاً
١٠١٤	شبه المانعين له سمعاً
١٠١٥	المسألة الخامسة : العمل بالمرسل لا يجوز خلافاً لابي حنيفة
١٠٢٣	حجج المانعين من الاستدلال بالمرسل
١٠٢٩	مناقشة القاضي للشافعي في عمله بمراسيل سعيد بن المسيب
١٠٣٠	قول الشافعي اخبرني الثقة
١٠٣٣	المسألة السادسة لا يجوز العمل برواية المجاهيل
١٠٣٣	شروط الراوى : ما يرجح للمخبر
١٠٣٤	خبر الصبي المميز
١٠٤٠	رواية المبتدع
١٠٤٣	الكلام عن العدالة
١٠٤٧	الكلام عن الكبائر - حمانا الله منها -
١٠٥٧	حكم رواية المستور
١٠٦٠	الكلام عن الضبط
١٠٦١	الكلام عن المدلس
١٠٦٣	عدم اشتراط الابصار في الرواية
١٠٦٧	عدالة الصحابة
١٠٧٤	ما تعرف به العدالة
١٠٨٢	لا ترجيح بكثرة المعدلين
١٠٨٣	شروط المخبر عنه وشروط الخبر نفسه
١٠٨٤	ألفاظ الأراء
١٠٩٢	مراتب رواية غير الصحابة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٠٩٨	المناولة
١٠٩٩	الاجازة
١١٠١	فروع : الاجازة لجميع الموجودين
١١٠٣	لا يجوز التعويل على خط المجيز
١١٠٤	المسألة السابعة : اذا انكر راوى الاصل رواية الفرع عنه
١١١١	المسألة الثامنة : اشترط الجبائي عدلين
١١١٩	المسألة التاسعة : اذا كان مذهب الراوى بخلاف روايته لا يلزم منه الطعن في الرواية
١١٢٨	الاكثر في الرواية لا يمنع الا اذا اكثر مع قصر المدة
١١٣١	ما تعم به البلوى هل يقبل فيه خبر العدل
١١٣٥	خبر الواحد فيما يوجب الحد
١١٣٦	المسألة العاشرة : خبر الواحد اذا خالف القياس المظنون
١١٤٦	الباب التاسع : القياس
١١٤٦	المسألة الاولى
١١٤٧	تعريف القياس لغة
١١٤٨	تعريف القياس اصطلاحاً
١١٥٢	الاسئلة الواردة على التعريف
١١٥٤	الاسئلة الواردة
١١٦١	قياس العكس
١١٦٨	اركان القياس
١١٧٠	المسألة الثانية : حجية القياس
١١٧١	ذكر المذاهب في اثبات حجيته
١١٧٣	استضعاف الفخر لقياس العقل
١١٧٤	اختلاف المانعون في مأخذ المنع
١١٨٠	حجج المجيزين للقياس
١١٨٠	الحجة الاولى : قوله تعالى " فاعتبروا "
١١٨١	الاعتراضات الواردة على هذه الحجة والاجابة عنها
١١٩٠	الحجة الثانية : ما روى في قصة معاذ رضي الله عنه
١١٩٠	الاسئلة الواردة على الاستدلال بالحديث
١١٩٦	الجواب عن الاسئلة
١٢٠١	الحجة الثالثة : ان بعض الناس عمل بالقياس وسكت الياقون عن الانكار

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٢٠١	القاطع في المسألة هو الاجماع
١٢٠٢	ذكر الاثار الدالة على حجية القياس
١٢١٣	ذكر الاثار الدالة على عدم حجية القياس
١٢٢١	الحجة الرابعة : العمل بالقياس يوجب دفع الضرر المظنون الحجة الخامسة : الاحكام غير متناهية واثبات ما لا نهاية له
١٢٢٢	بالمتناهي محال
١٢٢٤	استدراك على ادعاء الرازي ان اثبات ما لا نهاية له بالمتناهي محال
١٢٢٦	الاعتراض يكون ما لم يرد فيه نفي يحمل على البراءة الاصلية والاجابة عنه
١٢٢٩	الحجة السادسة : ان الشافعي رحمه الله قاس الاجتهاد في طلب الاحكام الشرعية على الاجتهاد في طلب القبلة
١٢٣٠	الاعتراض على هذا الاستدلال بأنه اثبات للقياس بالقياس والاجابة عنه
١٢٣٢	حجج المنكرين للقياس
١٢٣٢	الحجة الاولى بالقياس مبني على مقدمات وقد تكون احداها ظنية والظن منهي عن اتباعه
١٢٣٥	الجواب عن الحجة الاولى
١٢٣٨	الحجة الثانية ان تقول بمقتضى القياس حكم بغير ما انزل الله تعالى فوجب ان لا يجوز
١٢٣٩	الجواب عن الحجة الثانية
١٢٤٠	الحجة الثالثة ان النصوص وافية ببيان الاحكام ومتى كان الامر كذلك كان القول بالقياس باطلا
١٢٥٠	الجواب عن الحجة الثالثة
١٢٥٥	شفاء الغليل في رد هذه الشبهة الحجة الرابعة قوله عليه الصلاة والسلام ستفترق امتي على اثنين وسبعين فرقة واعظمهم على امتي قوم يقيسون الامور برأيهم
١٢٥٧	فضلوا وأضلوا
١٢٥٧	الجواب عن الحجة الرابعة
١٢٦٠	الحجة الخامسة : لو كان القياس حجة لكان النائب المطلق لرسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع زمان وقائع المكلفين الى يوم القيامة
١٢٦١	الجواب عن الحجة الخامسة
١٢٦٢	الحجة السادسة : القول بالقياس موقوف على تعليل احكام الله تعالى وهذا باطل فذاك باطل

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٢٦٤	الجواب عن الحجة السادسة
١٢٦٩	الكلام عن تعليل احكام الله تعالى
١٢٧١	الكلام عن حدوث العالم واختصاصه بالوقت المعين
١٢٧٣	العلة الغائبة لا يجب تقدمها
١٢٧٧	شبهة الفلاسفة في القول بقدم العالم
١٢٧٨	الجواب عن الشبهة
	اعتراض ابن التلمساني على كيفية الرد على حجج المعللة لاحكام الله
١٢٨٠	تعالى
١٢٨١	منشأ غلط الفلاسفة
١٢٨٥	مناظرة ابو الحسن الاشعري لاستاذه الجباب
١٢٨٩	حجج الشيعة على بطلان العمل بالقياس والرد عليهم
١٢٩١	شبه النظام والاجابة عنها
١٢٩٦	تتمة : اختلاف القائلين بالقياس في فروع منها :
١٢٩٦	جريان القياس في الاسباب والشروط والموانع
١٢٩٨	حجة المانعين للقياس في الاسباب والشروط والموانع
١٢٩٩	الجواب عن حجة المانعين
١٣٠٠	حجة المجيزين
١٣٠١	الجواب عن حجة المجيزين
١٣٠١	القياس في الامر والنواهي
١٣٠٢	هل يجرى القياس في الحدود والكفارات والمقدرات والرخص
١٣٠٦	الرد على الحنفية في منع جريان القياس في الرخص
١٣١٣	المسألة الثالثة : مسالك العلة : مسلك الاجماع
١٣١٣	مسلك النص
١٣١٤	مسلك الظاهر
١٣٢٧	مسلك الايماء
١٣٢٧	النوع الاول من الايماء ذكر الحكم عقيب الوصف المناسب مشعر بالعلية
	النوع الثاني من الايماء ان يذكر وصفا مقرونا بالحكم لا بصيغة التعليل
١٣٢٩	على وجه لولم يكن موثرا في الحكم لكان لغوا
١٣٣٠	النوع الثالث من الايماء : تنظير المسألة
	النوع الرابع من الايماء التنبيه بالسوء ال عن وصف واضح لولم
١٣٣١	يكن له دخل في الحكم لكان للغوا



<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٣٣٢	النوع الخامس من الايماء التفرقة بين شيئين في الحكم بصفة فاصلة
١٣٣٣	المسلك الخامس من مسالك التعليل تنقيح المناط
١٣٣٦	الاحناف يسمون تنقيح المناط استدلالا على مراد الشرع
١٣٣٨	مسلك المناسبة
١٣٣٨	تحقيق معنى المناسبة في اللغة والاصطلاح
١٣٤٢	المرتبة الاولى من المناسبة : الضروري
١٣٤٣	المرتبة الثانية من المناسب : ما شرع لدفع الحاجات ( وهو الحاجي )
	المرتبة الثالثة وهي ما لا يرهق اليها ضرورة ولا حاجة وهي مرتبة
١٣٤٤	التزيين
	تقسيم المناسب بالنظر الى اعتباره واهدائه الى ما شهد الشارع باعتباره
١٣٤٦	وما شهدنا هدايه ومرسه
١٣٥٠	تقسيم المناسب الى مؤثر وملائم وغريب
١٣٦٤	مسلك الدوران
١٣٦٦	حجج المثبتين لمسلك الدوران
١٣٧٠	صور الدوران والاعتراض على افادتها العلية والاجابة عنه
١٣٧٣	النوع الثاني من القياس قياس الشبه
١٣٧٥	الفرق بين الشبه والمخيل
١٣٧٦	الكلام عن الشبه الخلقي
١٣٧٩	المذاهب في مسلك الشبه
١٣٨٢	مسلك السير والتقسيم
١٣٨٣	تعريف السير والتقسيم لغة واصطلاحا
١٣٨٤	المذاهب في اعتباره
١٣٨٨	مسلك نفي الفارق
١٣٨٩	انقسام نفي الفارق الى قطعي وظني
١٣٩١	مسالك غير معتبرة
١٣٩٣	خاتمة : لا وجه لاقامة الدليل على ان الحكم معلل
١٣٩٣	اعتراضات خاصة وعامة
١٣٩٧	المسألة الرابعة في الطرق الدالة على ان الوصف لا يصلح للعلية
١٣٩٧	الاول عدم التأشير
	شروط الفرع
١٣٩٨	الاول ان يكون شرعيا لانه المقصود لا عرفيا
١٤٠١	الشرط الثاني اتحاد نوع الحكم

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٤٠٢	الشرط الثالث ان لا يكون منسوخا شروط الاصل :
	الشرط الاول ان يكون دليله من النص أو الاجماع قاصرا عليه نطقا
١٤٠٤	لا يتناول الفرع بمنطوقه
١٤٠٤	الشرط الثاني ان يكون متفقا عليه بين الخصمين
١٤٠٦	الشرط الثالث ان لا يكون الاتفاق في الاصل عن تركيب
١٤٠٦	التركيب في الاصل
١٤٠٨	التركيب في الوصف
١٤١٢	الشرط الرابع ان لا يكون الاصل معدولا به عن سنن القياس
١٤١٢	ما استثنى عن قاعدة ولا يعقل معناه
١٤١٥	ما استثنى عن قاعدة وهو معقول المعنى
١٤١٥	القاعدة المستحقة
	الشرط الخامس قال عثمان البتي شرط الاصل ان يقوم دليل على
١٤١٦	جواز القياس عليه شروط حكم الفرع :
١٤١٧	الاول ان لا يكون حكمه منصوصا ولا مجمعا عليه
١٤١٨	الشرط الثاني وجود عين علة الاصل فيه
	الشرط الثالث قال قوم ان لا يكون حكم الفرع متقدما في مشروعيته
١٤١٨	على حكم الاصل
	الشرط الرابع ان يكون الحكم في الفرع ما ثبت جملته بالنص ،
١٤١٩	ذكره ابو هاشم شروط العلة :
١٤٢٠	الاول ان تكون ظاهرة
١٤٢٠	الثاني ان تكون مضبوطة لا تختلف بالنسب والاضافات والقلة والكثرة
١٤٢٠	الثالث ان لا يكون عدما وهو مختلف فيه
١٤٢٠	الرابع : ان لا يكون طردا
١٤٢١	الخامس ان يكون معتبرا لا ملغى ولا مرسلا
١٤٢١	السادس ان لا يكون محلا ولا جزء المحل
١٤٢٢	العلة القاصرة
١٤٢٤	هل هي اقوى من المتعدية
١٤٢٤	شرط قوم اتحاد العلة
١٤٣١	القواعد
١٤٣٢	الاستفسار

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٤٢٣	التقسيم
١٤٣٥	التقرير
١٤٣٦	المؤء اخذات الجدلية
١٤٣٧	المفاهات المعنوية
١٤٣٨	فساد الاعتبار
١٤٣٩	فساد الوضع
١٤٤٢	وصفك بشعر ينقيض حكمك
١٤٤٤	القدح في المناسبة بالمعارضة
١٤٤٦	المنع
١٤٤٩	بيان عدم التأثير
١٤٥٥	النقض
١٤٥٧	الاطراء
١٤٦٣	التخلفي قادح في المستنبطة دون المنصوصة وقيل العكس
١٤٦٨	حجة المانع من التخصيص العلة
١٤٨١	مانع السبب ومانع الحكم
١٤٧٣	الحجة الثانية الوصف حصل مع الحكم في محل الوفاق
	ووجد مع تخلف الحكم في صورة النقض فليس الاستدلال باحدى
	الصورتين اولى من الاستدلال بالاخرى .
	فروع :
	الاول وهو ما يتعلق بامور جدلية هل يشترط اتفاق الخصمين
١٤٧٧	على تخلف الحكم في صورة النقض
	الثاني اذا منع الخصم وجود العلة في صورة النقض فهل يستدل
١٤٧٨	على المعترض على ثبوته فيه خلاف
١٤٨٠	الثالث من شرى تخصيص العلة هل يشير الى دفع النقض
١٤٨٢	الرابع هل يصح الاحتراز عن النقض بالطرد
١٤٨٣	الكسر وهو قسمان
١٤٨٣	الاول النقض على الحكمة
١٤٨٥	الثاني النقض ببيان تخلف الحاك عن بعض اجزاء العلة
	التعليل اذا كان لاثبات الحكم على الجملة لا ينتقض ببيان التخلف
١٤٨٧	في احاد الصور فانه لا يناقضه
	المسألة الخامسة : التعليل بالمصلحة والمفسدة لا يجوز خلافا
١٤٨٨	لقوم

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٤٩١	ميل الغزالي الى ان النظر الى المظنة اولى
	المسألة السادسة التعليل اما ان يكون تعليلا للوجود بالوجود
١٤٩٢	او العدم بالعدم وهما جائزان
١٤٩٩	التعليل بالمانع
١٥٠٤	المعارضة في الاصل
١٥٠٩	المعارضة في الفرع
١٥١١	القلب
١٥١٢	القلب بالحكم المقصود
١٥١٤	القلب المبهم
١٥١٥	قلب التسوية
١٥١٦	القلب المكسور
١٥١٨	القول بالموجب
١٥٢٤	الترجيح
١٥٢٩	هل يجب على المستدل ان يومي <sup>١</sup> الى وجه الترجيح في دليله
١٥٣١	الفصل الاول ترجيح الالفاظ
١٥٣١	يقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق
١٥٣٢	والمنطوق اقوى من المفهوم
١٥٣٣	الترجيح بامر خارج
١٥٣٤	ما يعود الى الراوى
١٥٣٦	ما يعود الى الرواية
١٥٤٠	الفصل الثاني ترجيح بعض الاقيسة على بعض
١٥٤٢	اختلف في تقديم قياس الشبه الخاص بالحكم على القياس المعنوى العام
١٥٤٥	والمتعدي اولى من القاصرة
١٥٤٦	المسألة السابعة اختلف الفقهاء في جواز تخصيص عموم الكتاب
	بالخبر الواحد والقياس
١٥٤٧	تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد
١٥٤٩	تخصيص عموم القرآن بالقياس
	المسألة الثامنة قال الاكثرون تخصيص عموم القرآن بالقياس جائز
١٥٥٩	والمختار عندنا انه لا يجوز
١٥٦٢	الحجة الاولى للمجيزين
١٥٦٦	الجواب عن ادلة الراوى
١٥٦٩	الحجة الثانية
١٥٧٠	الجواب عن الحجة الثانية

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
	الحجة الاولى للمانعين لجواز تخصيص عموم القرآن بالقياس
١٥٧١	قصة معاذ
١٥٧١	الجواب عن الحجة الاولى
	الحجة الثانية لجواز تخصيص النص بالقياس لكان قول ابيس
	في قصة ادم ( انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من
١٥٧٣	طين ) صحيحا
١٥٧٤	الجواب عن الحجة الثانية
	الحجة الثالثة ان الله تعالى حكى عن الكفار انهم قالوا :
١٥٧٦	" انما البيع مثل الربا "
١٥٧٧	الجواب عن الحجة الثالثة
	الحجة الرابعة ان الدليل على اثبات القياس قوله تعالى
١٥٧٨	" فاعتبروا " وقول معاذ ، والاجماع
١٥٨٢	الجواب عن الحجة الرابعة
١٥٨٦	الباب العاشر في بقية الكلام من هذا العلم
١٥٨٦	المسألة الاولى اختلف الناس في اصابة المجتهدين
١٥٨٦	تعريف الاجتهاد لغة
١٥٨٦	تعريف الاجتهاد اصطلاحا
١٥٨٧	شروط المجتهد
١٥٩٣	منهج الشافعي في الاجتهاد
١٥٩٥	تتمة : تخفيفات في صفات المجتهد ذكرها الغزالي
١٥٩٨	المجتهد في المذهب
١٦٠٠	المجتهد في الفتوى
١٦٠٠	المجتهد فيه
١٦٠١	ليس كل مجتهد في العقلية مصيب
	اختلفوا في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كان متعبدا بالاجتهاد
١٦٠٢	فيما لا نص فيه
١٦٠٣	حجج المثبتين
١٦٠٦	حجج المانعين
١٦٠٨	اجتهاد غيره عليه الصلاة والسلام في عصره هل يجوز
١٦١١	هل كل مجتهد مصيب
	مذهب من يقول لا حكم في الواقعة لكن يحصل حكم هو الاشبه
١٦١٢	بالصواب عند الله تعالى

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٦١٣	قول من يقول ليس في الواقعة حكم اصلا
١٦١٣	المسائل الفرعية كل مجتهد فيها مصيب
١٦١٥	قال جماعة ان المصيب واحد
١٦١٧	قول المزني اتحاد الاصابة مذهب اصحابنا المتقدمين والمتأخرين
١٦١٨	مخالفة بشر المريسي
١٦١٨	مخالفة اهل الظاهر
١٦١٩	مختار المحصلين ان المصيب واحد
١٦٢١	الادلة على ان المصيب واحد
١٦٢٧	الحجج السمعية للمخطئة
١٦٢٧	الحجة الاولى ( وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم ) والجواب عنها
١٦٢٨	الحجة الثانية قوله عليه الصلاة والسلام : اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران الحديث
١٦٣٢	ليس كل من صحت صلاته صح الاقتداء به
١٦٣٢	احتجوا بقوله تعالى ( وداود وسليمان ان يحكما في الحرت . . ) الاية ١٦٣٢
١٦٣٤	حجة القائلين بانه لا حكم الا ما يحصل بعد الاجتهاد
١٦٣٥	الجواب عن هذه الحجج فروع :
١٦٣٦	للمجتهد اذا تغير اجتهاده الفرع الثاني
١٦٣٨	اذا اجتهد وادى اجتهاده الى حكم لم يجز له تقليد غيره اتفاقا
١٦٤٠	حجج المجيزين
١٦٤١	احتج المانعون بقوله تعالى ( فاعتبروا ) . الفرع الثالث :
١٦٤٢	لا يستقيم لمجتهد قولان متناقضان
١٦٤٣	قول الشافعي رحمه الله في المسألة قولان
١٦٤٥	المسألة الثانية هل يجوز تعادل الامارتين
١٦٤٦	القسم الاول تعادل الامارتين في العقل ولم يقع في الشرع
١٦٤٧	اختلفوا في جواز ثقبيل الامارتين في نفس الامر
١٦٥١	القسم الثاني تعادل الامارتين في فعلين متناقضين والحكم واحد
١٦٥٣	الافتاء والتقليد
١٦٥٦	شروط الاستفتاء
١٦٥٧	فرع اذا اختلف عليه المفتون

- فرع اذا علم مذهب المجتهد الميت العدل فالمشهور انه لا يجوز  
تقليده  
١٦٥٩
- فرع اذا عمل العسامي بقول مجتهد في حكم فليس له الرجوع  
فرع اختلفوا في جواز افتاء من ليس بمجتهد بمذهب مجتهد  
خاتمة المختار انه لا يكفي بالتقليد في علم التوحيد  
١٦٦٠  
١٦٦٢  
١٦٦٣
- المسألة الثالثة استصحاب الحال  
القسم الاول استصحاب البراءة الاصلية  
١٦٦٩  
١٦٧٠
- القسم الثاني استصحاب حكم النص  
القسم الثالث استصحاب الاجماع مع تغير حال المحل  
١٦٧٤  
١٦٧٥
- الحجة الاولى ان الشيء حال بقاءه غني عن المؤثر  
اعتراض على الحجة الاولى  
١٦٧٧  
١٦٧٩
- الحجة الثانية لو لم يكن اعتقاد البقاء راجحا على اعتقاد التغير لما فهمنا  
من كلام احد شيئا  
١٦٨٢
- اعتراض على الحجة الثانية  
١٦٨٣
- الحجة الثالثة انا اذا خرجنا من الدار كان اعتقاد بقاءها على ما كان  
راجحا على اعتقاد تغيرها  
١٦٨٣  
١٦٨٣
- اعتراض على الحجة الثالثة  
الحجة الرابعة ان الفقهاء اطبقوا على انه متى حصل حكم ثم وقع  
الشك في انه هل طرأ المزيل أولا  
١٦٨٤  
١٦٨٤
- اعتراض على الحجة الرابعة  
فرع هل النافي عليه دليل ؟  
١٦٨٩
- المدارك المهمة  
١٦٩٣
- مسألة اختلف العلماء في قول الصحابي  
احتج المجوزون مطلقا بقوله صلى الله عليه وسلم ( اصحابي كالنجوم )  
واحتج المقيد بمخالفة القياس بانه لا يكون الا عن توقيف  
١٦٩٣  
١٦٩٤  
١٦٩٥
- مسألة شرع من قبلنا  
يرى الشافعي الرجوع في استحلال الحيوانات الى استحباب العرب  
واستطابتها  
١٧٠٣
- مسألة الاستحسان  
١٧٠٨
- معنى الاستحسان  
١٧٠٩
- حد الاستحسان  
١٧١٠
- واورد عليه ان يكون الاستحسان اقوى على هذا من القياس  
اعتراض الفخر على اصل حده  
١٧١٢  
١٧١٣

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٧١٦	احتجوا بقوله تعالى ( واتبعوا احسن ما انزل اليكم من ربكم )
١٧١٧	قول الصحابي اذا خالف القياس فقد قال به الشافعي في القديم
١٧٢٠	مسألة المصلحة المرسلة
١٧٢٦	حجج المانعين والاجابة عليها
١٧٢٩	قال امام الحرمين : المرسل لا يتصور